

فهد الخنة لـ «الوطن»: سنوفر فرص عمل للكوادر الوطنية

إلغاء فسخ عقد «الوسيلة» مع هيئة الصناعة والشركة تعتزم إنجاز مشروع مجمع الحرف

كتب طارق عرابي:

صرح المحامي فواز السعيد المدير الشريك بالمركز للمحاماة محامو شركة الوسيلة لمشاريع التنمية العقارية بأنه قد صدر حكم أمس من المحكمة الكلية برئاسة المستشار ناصر الأثري وعضوية المستشار عبدالسلام عبدالمجيد النجار، والمستشار أشرف محمد حجازي لصالح شركة الوسيلة ضد وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة وذلك بقبول الدعوى المرفوعة من شركة الوسيلة شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار الصادر من وزير التجارة والصناعة بصفته بفسخ عقد الشركة المبرم مع الهيئة العامة للصناعة والمتضمن تخصيص قسيمة لإقامة مجمع الحرف

والصناعات الصغيرة بالعارضية، وكذا بإلغاء القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة بفسخ ذات العقد، ومع ما يترتب على ذلك من آثار، وقضى الحكم في الوقت نفسه بإلزام وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة بتعويض مؤقت قدره 5001 دينار لمصلحة شركة الوسيلة عن كل قرار من القرارات. وصرح المحامي فواز السعيد بأن القضاء أنصف بهذا الحكم شركة الوسيلة لمشاريع التنمية العقارية وأعاد إليها حقا. وكان وزير التجارة والصناعة قد أصدر قرارا في 17/12/2006 بفسخ التعاقد مع شركة الوسيلة وتسليم الأرض المخصصة للمشروع والإنشاءات التي أقيمت عليها إلى الهيئة العامة للصناعة،

وبعد لجوء الشركة للقضاء، قامت وزارة التجارة والصناعة بإصدار قرار آخر من مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة بتاريخ 1/1/2007 لتصحيح شكل قرارها السابق، فقامت شركة الوسيلة بالطعن على القرارين حيث أصدرت المحكمة حكمها ليعيد لشركة الوسيلة حقوقها من قضائنا العادل. وفي سياق متصل أكد رئيس مجلس إدارة شركة الوسيلة لمشاريع التنمية العقارية الدكتور فهد الخنة ثقته التامة بالله أولا، ثم بالقضاء الكويتي الذي أنصف الشركة في حكم الدرجة الأولى، مشيراً إلى أن هذا الحكم كان متوقعا، وأنه جاء ليؤكد سلامة موقف شركة الوسيلة وسلامة تطبيقها للشروط والقوانين الموضوعة. وقال الخنة في تصريح

خاص لـ «الوطن» إن هذا الحكم جاء ليرسخ الدور العادل والنزيه للقضاء الكويتي في تثبيت العدل واستيفاء الحقوق، معرباً عن شكره وامتنانه للقضاء الذي أثبت سلامة موقف الشركة. وأشار الخنة إلى أن الشركة ستواصل مسيرة إنجاز مشروع مجمع الحرف والصناعات الصغيرة بالعارضية عقب صدور الحكم النهائي وبمجرد انتهاء جميع إجراءات التقاضي بين الشركة ووزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة، مؤكداً على أن الشركة ستقفي بجميع الوعود التي قطعتها على نفسها سواء فيما يتعلق بأهداف وأغراض المشروع، أو حتى فيما يتعلق بتوفير فرص عمل للشباب الكويتي الحرفي في مختلف المجالات.